الأمم المتحدة

A/72/392–S/2017/783

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
15 September 2017
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الثانية والسبعون
البند ٣٩ من جدول الأعمال
الحالة في أفغانستان

مجلس الأمن
السنة الثانية والسبعون

الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين

تقرير الأمين العام

أولا – مقدمة

١ – يُقدَّم هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة ٦٨/١١ وقرار مجلس الأمن ٢٣٤٤ (٢٠١٧)، اللذين طُلب إلي فيهما تقديم تقرير كل ثلاثة أشهر عن التطورات في أفغانستان.

٢ – ويتضمن هذا التقرير معلومات مستكملة عن أنشطة الأمم المتحدة في أفغانستان، بما في ذلك الجهود المبذولة في المجال السياسي ومجالات المساعدة الإنسانية والتنمية وحقوق الإنسان، منذ صدور تقريري السابق في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٧ (A/71/932-S/2017/508). ويقدِّم التقرير أيضا موجزا عن التطورات السياسية والأمنية الرئيسية والأحداث الإقليمية والدولية المتصلة بأفغانستان. وفي غضون ذلك، صدر في ١٠ آب/أغسطس ٢٠١٧ تقرير خاص عن الاستعراض الاستراتيجي لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان (A/72/312–S/2017/696).

ثانيا – التطورات الهامة

٣ – واجهت حكومة الوحدة الوطنية معارضة جهيرة متزايدة من مجموعة من الشخصيات السياسية التي أصبحت أكثر نشاطا في تعبئة المساندين في أعقاب الإعلان عن موعد الانتخابات لعام ٢٠١٨. وأوجد تكوين ”مجلس إنقاذ أفغانستان“، الذي يضم شخصيات قيادية من الأحزاب السياسية الرئيسية الثلاثة، كتلة معارضة تملك قاعدة دعم أغلبها في شمال أفغانستان، بالإضافة إلى مجموعات منتسبة في أنحاء أخرى من البلد. وأعلنت اللجنة الانتخابية المستقلة تاريخ ٧ تموز/يوليه ٢٠١٨ موعدا للانتخابات البرلمانية وانتخابات مجالس المقاطعات، وأحرزت تقدما في الأعمال التحضيرية لها، بما في ذلك الخطوات

190917 190917 17-15798 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

الرامية إلى تحسين مصداقية العملية الانتخابية، على الرغم من استمرار مشاعر التشكك لدى الشعب. وظلت الحالة الأمنية متقلبة للغاية، إذ تبادلت الحكومة وحركة طالبان السيطرة على عدد من المراكز المحلية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مع وقوع ضحايا من الجانبين. وأثار عدد من الحوادث الأمنية البارزة إدانة واسعة النطاق، ولا سيما الهجوم الانتحاري على مسجد شيعي في مدينة هرات يوم ١ آب/أغسطس، وعمليات القتل الجماعي في ولاية سربل من ٣ إلى ٥ آب/أغسطس، والهجوم الانتحاري على مسجد شيعي في كابل في ٢٥ آب/أغسطس، في حين أججت نفس الحوادث المخاوف من تزايد التوتر الطائفي وتعاظم حدة الانتقاد العلني تجاه الحكومة بسبب عدم قدرتها على توفير الأمن. واستمرت معاناة المدنيين بصورة مفرطة من النزاع، مع استمرار ارتفاع عدد الإصابات في صفوف هؤلاء المدنيين وتشريدهم. وأظهرت العلاقات بين أفغانستان وباكستان بوادر تحسُّن في التعاون في بعض المجالات. وواصلت أفغانستان مشاركتها الإقليمية على المستوى الثنائي ومن خلال المحافل المتعددة الأطراف، ولا سيما مع دول آسيا الوسطى الخمس. ولم يُحرَز أي تقدم ملحوظ نحو إطلاق عملية للسلام بين الحكومة وحركة طالبان.

ألف – التطورات السياسية

٤ – صدر تقريري الدوري السابق في شهر خيمت عليه الأزمة السياسية الناشئة عن الهجوم الانتحاري الواسع النطاق بواسطة شاحنة الذي نفذ في قلب مدينة كابل في ٣١ أيار/مايو. وقد أسفر هذا الهجوم عن مظاهرات مناهضة للحكومة التي اتهمها المتظاهرون بالعجز عن حماية مواطنيها. وزادت درجة هذا التصور بعد مصرع عدد من المتظاهرين أثناء الاحتجاجات، يُزعم أنهم قتلوا على يد مسؤولين أمنيين. وكاد هجوم لاحق على جنازة أحد القتلى من المحتجين أن يودي بحياة عدد من الأعضاء الرئيسيين في حزب الجمعية الإسلامية السياسي، بمن فيهم الرئيس التنفيذي عبد الله عبد الله، ووزير الخارجية، صلاح الدين رباني. وقد حدا ذلك بالساسة البارزين المنتمين إلى الجمعية الإسلامية إلى اتهام الحكومة علنا بالتآمر، وأدى إلى مظاهرات شعبية مطولة وإغلاق الشوارع في كابل. ورفض السيد عبد الله الاستقالة، برغم مطالبات بهذا الشأن من بعض الأعضاء البارزين في الجمعية الإسلامية. وفي ٢٠ حزيران/يونيه، أزالت الحكومة بالقوة آخر الحواجز في شوارع كابل، وأثناء ذلك قتلت قوات الأمن الأفغانية أحد المحتجين وأصابت خمسة آخرين منهم بجروح، الأمر الذي أدى إلى مخاوف من تصاعد العنف. لكن تلك المخاوف لم تتحقق، وأفسحت عطلة العيد التي أعقبت نهاية شهر رمضان الطريق أمام فترة من الهدوء النسبي. غير أن أحداث هذا الشهر أسفرت عن تحول شديد في المناخ السياسي، صاحبه صدع ملحوظ في العلاقات بين الرئيس أشرف غني والأعضاء الرئيسيين في حزب الجمعية الإسلامية.

٥ – وفي هذا السياق السياسي والأمني، ظهرت دينامية سياسية جديدة تتميز بتركيز السلطة داخل حكومة الوحدة الوطنية حول الرئيس. وتوصل السيد غني والسيد عبد الله إلى توافق في الآراء بشأن التعيينات في المناصب الرفيعة المستوى، التي شكلت سابقا مصدرا للخلاف بين هذين الزعيمين. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عين الرئيس عدة وزراء جدد، بمن فيهم وزير جديد للداخلية ورئيس جديد للمديرية المستقلة للحكم المحلي، واستبدل جميع المفوضين التسعة في اللجنة المستقلة للإصلاح الإداري والخدمة المدنية. ولكن ظلت عملية الموافقة البرلمانية على الوزراء صعبة، إذ واصلت السلطة التشريعية

تأكيد صلاحياتها في مواجهة السلطة التنفيذية، ويمارس حاليا عدد من الوزراء مهامهم كقائمين بالأعمال بالنيابة.

٦ - وازداد توتر العلاقات بين الرئيس وحزب الجمعية الإسلامية في أعقاب مواجهة عنيفة في مزار الشريف في ١٤ آب/أغسطس بين عضو مجلس الولاية، عاصف موميند، والقوات الموالية لحاكم ولاية بلخ، عطا نور، الذي هو أيضا الرئيس التنفيذي لحزب الجمعية الإسلامية. وأسفر الحادث عن تبادل لإطلاق النار بين القوات الموالية للحاكم والجماعات المسلحة المنتسبة إلى الحزب الإسلامي، التي تدعم السيد موميند. وفي وقت لاحق، نُقل السيد موميند إلى عهدة المديرية الوطنية للأمن، التي ظل بها حتى تاريخ الإفراج عنه في ١٧ آب/أغسطس.

٧ - وظلت العلاقات متوترة أيضا بين الرئيس وحزب جنبش مِلّي، الذي لا يزال زعيمه، عبد الرشيد دوستم، النائب الأول للرئيس، قيد قرار الاتهام بسبب الاحتجاز التعسفي والاعتداء الجنسي المزعومين على منافس سياسي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. وعلى الرغم من استمرار الشائعات حول عودة السيد دوستم الوشيكة، وإحباط محاولة بهذا الصدد في ١٧ تموز/يوليه، ظل في أنقرة، حيث يتلقى رسميا العلاج الطبي منذ ١٩ أيار/مايو. وفي ٩ تموز/يوليه، بدأت الإجراءات التمهيدية للمحاكمة في القضية المرفوعة ضد النائب الأول للرئيس وتسعة متهمين آخرين، ولم يمثل أي منهم أمام المحكمة.

٨ - وفي ٢٢ حزيران/يونيه، أعلنت اللجنة الانتخابية المستقلة يوم ٧ تموز/يوليه ٢٠١٨ موعدا للانتخابات البرلمانية وانتخابات مجالس المقاطعات. وكان لهذا الإعلان أثر في حشد الأطراف الفاعلة السياسية، ووفر منافذ جديدة للنشاط السياسي، بما في ذلك بين الجماعات، التي دعت سابقا إلى اتخاذ تدابير غير دستورية لاستبدال حكومة الوحدة الوطنية. وفي الأسابيع التالية، شرع عدد من الشخصيات والجماعات المعارِضة في بناء تحالفات تهدف إلى خوض الانتخابات. وتوحدت مواقف هذه الائتلافات المعارضة الناشئة حول انتقاد الحكومة، وتدهور الوضع الأمني والاقتصادي، فضلا عن تصورات تزايد تركيز السلطة داخل القصر الرئاسي.

٩ - وأعلنت أكبر جماعة جديدة عن تشكيلها في أنقرة في ٢٩ حزيران/يونيه، عندما صرح السيد دوستم والسيد نور والنائب الثاني للرئيس التنفيذي، محمد محقق، عن تشكيل ''الائتلاف من أجل إنقاذ أفغانستان''، الذي تتحد في ظله شخصيات من حزب الجمعية الإسلامية، وحزب وحدت إسلامي مردم أفغانستان، وحزب جنبش ملّي، ويستند إلى أعداد كبيرة من المناصرين من جماعات الطاجيك والأوزبك والهزارة. وشكل التعاون بين حزبي الجمعية الإسلامية وجنبش تطورا ملحوظا جدا، بالنظر إلى تاريخ الطرفين الطويل في التنافس، والذي شابه العنف أحيانا. وحتى الآن، عبأ التحالف قاعدة دعمه الشمالية، بينما يحاول إقامة صلات مع الشخصيات المعارضة الأخرى. وتزعّم السيد نور تجمعا نظمه الائتلاف في مزار الشريف في ١ آب/أغسطس حضره حوالي ٣ ٠٠٠ شخص؛ لكن غابت عنه الشخصيات البارزة في حزب الجمعية الإسلامية، مثل السيد عبد الله، والسيد رباني. ونُظِّم حشد آخر في جلال أباد في نفس يوم افتتاح ''مجلس الشرق'' الذي يتألف من برلمانيين من الولايات الشرقية سافروا بعد ذلك إلى مزار الشريف لإجراء محادثات مع السيد النور. بيد أن مجموعة أخرى من الشخصيات المعارضة أعلنت عن تشكيل محور مردم أفغانستان (''محور الشعب الأفغاني'')، الذي يضم عددا من المسؤولين من مجلس وزراء إدارة كرزاي السابقة.

١٠ - وبدت مجموعات أخرى أيضا متحمسة بعد الإعلان عن موعد الانتخابات. وقدم مجلس الحماية والاستقرار في أفغانستان، الذي يضم عمر دودزاي، وزير الداخلية السابق، وعبد الرسول سياف، زعيم المجاهدين السابق، بيانات علنية، وشرع في السعي لحشد الحلفاء. وبالمثل، عقد أنوار الحق أحدي، زعيم الجبهة الوطنية الجديدة، عدة اجتماعات مع شخصيات معارضة بارزة أخرى، منها السيد دوستم وممثلون عن مجلس الحماية والاستقرار في أفغانستان. واتخذ الائتلاف السياسي المسمى الحزب الإسلامي أيضا خطوات نحو التحضير للانتخابات. ففي مؤتمر صحفي معقود في ٦ تموز/يوليه، أعلن مؤسس الحزب، قلب الدين حكمتيار، توحيد الحزب الإسلامي لأفغانستان المسجل وفصيل حركة قلب الدين الذي يتزعمه والتابع للحزب الإسلامي. وذكر أيضا أن الحزب الجديد سيواصل دعم النظام السياسي. ومع ذلك، لا يزال هذان الفصيلان من الحزب يحتفظان بهياكل حزبية مستقلة في العديد من الولايات.

١١ - وانخفض حجم المظاهرات في الشوارع وكذلك حدتها خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فبعد أن أزيلت من شوارع كابل في أواخر حزيران/يونيه الخيام الاحتجاجية لحركة الانتفاضة من أجل التغيير التي يهيمن عليها الطاجيك، أعادت الحركة توجيه تركيزها إلى الشروع في إرساء تعاون مع أقسام من المؤسسة السياسية. وفي ٢٣ تموز/يوليه، اجتمع الرئيس مع نشطاء حركة التنوير التي تهيمن عليها جماعة الهزارة ووعد بإنشاء لجنة مشتركة لاستكشاف فرص التنمية في المرتفعات الوسطى التي تشكل الهزارة أغلبية سكانها.

١٢ - وبدأت الاستعدادات التقنية والتشغيلية عقب الإعلان عن موعد الانتخابات. وفي ٧ آب/أغسطس، أطلقت اللجنة الانتخابية المستقلة تقييما للتأكد من أن مراكز الاقتراع ستكون في أنسب المواقع في المباني العامة لخدمة كل المجتمعات المحلية. وبمساعدة من الأمم المتحدة، قدمت اللجنة في ١٤ آب/أغسطس لسلطة الشراء الوطنية مواصفات ترتبط بتكنولوجيا التسجيل البيومتري للناخبين، بينما شرعت هذه السلطة في ١٧ آب/أغسطس في عملية مناقصة محدودة لاقتناء هذه التكنولوجيا. وبفضل إعادة تسجيل الناخبين الأفغان المؤهلين باستخدام التكنولوجيا البيومترية، ستتمكن اللجنة، لأول مرة، من جمع قوائم الناخبين حسب مراكز الاقتراع.

١٣ - ولا تزال القرارات السياسية الرئيسية لإجراء الانتخابات معلَّقة. ووفقا لخريطة الطريق الخاصة باللجنة الانتخابية المستقلة، المقدمة في ٥ تموز/يوليه، فهي تشمل قرارات بشأن الدوائر الانتخابية، واستخدام التكنولوجيا للتحقق من الناخبين، وإدارة الاقتراع والنتائج، وطرائق تمويل العملية الانتخابية. وفي الوقت نفسه، أبدت عدة أحزاب ومنظمات من المجتمع المدني تشككها في إرادة الحكومة وقدرتها على تنظيم انتخابات ذات مصداقية، بحجة الشواغل الأمنية والشكوك بشأن استقلالية لجنة الانتخابات المستقلة.

١٤ - ولم يُحرَز أي تقدم ملحوظ في حفز المفاوضات بين الحكومة وحركة طالبان. واستمر المجلس الأعلى للسلام، بقيادة رئيسه الجديد كريم خليلي، في تنقيح استراتيجيته وخطط عمله، وذلك ضمن الإطار العام لرؤية الرئيس غني للسلام بشكلها الذي عُرض على الجهات المانحة الدولية في نيسان/أبريل. وواصلت البعثة حوارها الرسمي مع طالبان، في إطار الجهود الرامية إلى إيجاد حل سياسي للنزاع المستمر. وقد تم إدماج اللجنة التنفيذية المشتركة المسؤولة عن تنفيذ اتفاق السلام بين الحكومة والحزب الإسلامي الذي يقوده قلب الدين في المجلس الأعلى للسلام. ويسرت البعثة، في إطار جهودها الرامية إلى دعم بناء السلام على المستوى المحلي، ثلاث مبادرات سلام محلية تغطي ست ولايات مختلفة خلال الفترة

المشمولة بالتقرير، بما في ذلك إجراء حوار بين الشيوخ من مقاطعتين في ولاية قندهار، وسلسلة من المشاورات مع الشخصيات الدينية المستقلة في ولاية خوست.

باء – الأمن

١٥ – استمر النزاع بلا هوادة في جميع أنحاء البلد. وسجلت الأمم المتحدة ٥٣٢ ٥ حادثا متصلا بالأمن في الفترة من ١٥ حزيران/يونيه إلى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٧، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ٣ في المائة مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١٦. وبحلول نهاية آب/أغسطس ٢٠١٧، كانت الأمم المتحدة قد سجلت أكثر من ٢٩٠ ١٦ حادثا متصلا بالأمن خلال الأشهر الثمانية الأولى من السنة. ويعزى استمرار ارتفاع الأعداد أساسا إلى الاشتباكات المسلحة، التي تمثل ٦٤ في المائة من مجموع الحوادث الأمنية، والتي زادت بنسبة ٥ في المائة منذ عام ٢٠١٦. وقد عزّز المستوى القياسي للاشتباكات المسلحة الذي شهده عام ٢٠١٧ التحولَ الواضح في النزاع منذ أوائل العام من الهجمات غير المتناظرة نحو نمط نزاع تقليدي أكثر يتسم باشتباكات مسلحة مطولة في كثير من الأحيان بين الحكومة والقوات المناوئة لها. وانخفضت الهجمات غير المتناظرة، من قبيل التفجيرات باستخدام أجهزة التفجير المرتجلة والهجمات الانتحارية والاغتيالات وعمليات الاختطاف، بنسبة ٣ في المائة مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١٦، لكنها ظلت السبب الرئيسي للإصابات في صفوف المدنيين. وشهدت المنطقة الشرقية أكبر عدد من الحوادث، تليها المنطقة الجنوبية.

١٦ – وتواصل تطور النزاع كذلك بسبب القرار الاستراتيجي الذي اتخذته الحكومة، نتيجة للمكاسب التي حققتها حركة طالبان في المناطق الريفية، بتركيز مواردها على الدفاع عن المراكز السكانية وإعاقة توطيد سيطرة طالبان على المناطق الاستراتيجية. وقد أدى هذا التغيير إلى تزايد عدد الاشتباكات من أجل السيطرة على خطوط الاتصالات والهياكل الأساسية الحيوية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن زيادة إحكام سيطرة طالبان على بعض المناطق الريفية أتاحت لها القيام بمزيد من الهجمات المتكررة في شمال أفغانستان.

١٧ – وحافظت حركة طالبان على قدرتها على التنافس على الأراضي في جميع أنحاء البلد، مما أجبر الحكومة على تخصيص موارد كبيرة للحفاظ على الوضع الراهن. وبخلاف عام ٢٠١٦، لم تقم طالبان بأي محاولات رئيسية للسيطرة على عاصمة من عواصم الولايات منذ الإعلان عن عملية منصوري الهجومية في نيسان/أبريل. ومع ذلك، تمكنت حركة طالبان من اجتياح عدة مراكز مقاطعات والسيطرة عليها بصورة موقتة، بما في ذلك تيوره في ولاية غور الغربية، وكوهستان وغورماج في ولاية فارياب الشمالية، وجاني خيل في ولاية بكتيا الشرقية. واستعادت قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية السيطرة على تيوره وكوهستان في غضون أسبوع، في حين تبدلت السيطرة على جاني خيل ثلاث مرات خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي الشمال الشرقي، فرضت حركة طالبان ضغوطا شديدة على مقاطعات قرمقول ودولت أباد وشيرين تاغاب وخواجه سبزبوش على طول الطريق العام ميمنة – اندخوي في ولاية فارياب. وفي الجنوب، كثّفت حركة طالبان هجماتها على المقاطعات المتاخمة لعاصمتي ولايتي قندهار ولشكر كاه وكذلك على الطريق العام كابل – قندهار. وفي ١٧ تموز/يوليه، استعادت القوات الأفغانية السيطرة على مقاطعة نوائي باركزاي في ولاية هلمند، التي كانت تحت سيطرة طالبان منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦.

١٨ - وواصلت الحكومة تنفيذ خطتها للسنوات الأربع بشأن إصلاح القطاع الأمني بهدف زيادة قدرة القوات الحكومية ومكافحة الفساد وتحسين القيادة الأمنية ومواءمة العمليات مع أهداف السياسة العامة، وهي خطة أُقرت بموجب المرسوم الرئاسي الصادر في أيار/مايو ٢٠١٧. وفي إطار هذه الخطة، أُذن بنقل السلطة على شرطة الحدود الأفغانية من وزارة الداخلية إلى وزارة الدفاع. وفي ٢٠ آب/ أغسطس، رُفع مستوى القوات الخاصة للجيش الوطني الأفغاني من فرقة إلى فيلق هدفه مضاعفة عدد أفراده إلى ٠٠٠ ٣٠ فرد بحلول نهاية عام ٢٠١٧. ومع ذلك، ظلت الحكومة تواجه تحديات متزايدة بسبب زيادة معدلات التناقص في الجيش الوطني الأفغاني والشرطة الوطنية الأفغانية نتيجة الإصابات والهروب من الخدمة فضلا عن الصعوبات في تأمين المجندين الجدد، ولا سيما على مستوى المبتدئين من الضباط.

١٩ - وفي حين لا تزال عمليات تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام بولاية خراسان في معظمها مقتصرة على شرق أفغانستان، فقد أعلن مسؤوليته عن ثماني هجمات كبيرة في جميع أنحاء البلد خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وعزز التنظيم وجوده في مقاطعة كُنر، ونجح في إعادة إنشاء القدرة على إنجاز العمليات في مناطق من ولاية ننكرهار التي سبق أن قامت قوات الأمن الأفغانية بتطهيرها. وفي أماكن أخرى، أفادت تقارير عن أنشطة مزعومة للتنظيم في ولايتي جوزان وسربل الشماليتين، وكذلك في ولايتي هرات وغور الغربيتين، مما يشير إلى أن التنظيم ربما اجتذب منتسبين في المناطق الخارجة عن معقله الواقع في الشرق.

٢٠ - وأدت عدة حوادث أمنية بارزة خلال الفترة المشمولة بالتقرير إلى مزيد من تدهور ثقة الجمهور في الترتيبات الأمنية التي تتخذها الحكومة. وأدى الهجوم على مسجد شيعي في هرات في ١ آب/ أغسطس إلى مقتل أكثر من ٩٠ شخصا، ولاقى إدانة واسعة النطاق من الجمهور الأفغاني والمجتمع الدولي على حد السواء. وشنت حركة طالبان ومن يسمون أنفسهم منتسبين إلى تنظيم الدولة الإسلامية بولاية خراسان هجوما على منطقة ميرزا أولانغ في مقاطعة صياد بولاية سربل، مما أدى إلى وقوع اشتباكات في الفترة من ٣ إلى ٥ آب/أغسطس مع الميليشيات الموالية للحكومة المحلية وادعاءات بحوادث قتل جماعي استهدفت المدنيين. وأشار تحقيق لاحق أجرته بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، بما في ذلك بعثة لتقصي الحقائق أوفدت إلى المنطقة المتضررة، إلى أن ما لا يقل عن ٣٦ شخصا قتلوا في الهجوم، من بينهم عدد كبير من المدنيين أو أفراد عاجزون عن القتال. وكما هو الحال في هرات، كانت أغلبية الإصابات الموثقة في صفوف الشيعة. ووقع هجوم آخر على مسجد شيعي في كابل في ٢٥ آب/أغسطس أدى إلى مقتل ٢٨ مدنيا، وأعلن التنظيم مسؤوليته عنه.

٢١ - وفي مؤتمر القمة لوزراء الدفاع في منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) الذي عقد في بروكسل في ٢٩ حزيران/يونيه، كرر حلفاء المنظمة وشركاؤها تأكيدهم الالتزام تجاه أفغانستان حتى نهاية عام ٢٠٢٠، وأعلن عدة حلفاء عن زيادة مساهمتهم بقوات في بعثة الدعم الوطيد التابعة للناتو. ومع ذلك، لا تزال أعداد القوات المنتشرة أقل بكثير من المستويات المأذون بها. وفي ٢١ آب/أغسطس، وعقب الانتهاء من استعراض أجرته الولايات المتحدة الأمريكية للسياسات فيما يتعلق بجنوب آسيا، أعلن رئيس الولايات المتحدة، دونالد ترامب، عن استراتيجية جديدة لأفغانستان وأن وحدات الولايات المتحدة ستبقى في أفغانستان، تمشيا مع الظروف السائدة على أرض الواقع.

٢٢ - وفي أعقاب الهجوم الانتحاري الذي وقع قرب ”المنطقة الخضراء“ الدبلوماسية في كابل في ٣١ أيار/مايو، رفعت الحكومة مستوى الترتيبات الأمنية في وسط المدينة. وقد خفضت عدة بعثات

دبلوماسية مستويات ملاكها الوظيفي في العاصمة بعد الهجوم، مما أدى إلى نقصان إجمالي ملحوظ في الحضور الدولي. وظلت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان مزودة بكامل ملاكها الوظيفي. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وقعت خمسة حوادث تعرض لها موظفون في الأمم المتحدة، من بينها ثلاثة حوادث ترهيب وحادث جنائي وحادثُ اختطاف. وفي ١٣ آب/أغسطس، أُطلق سراح اثنين من موظفي الأمم المتحدة كانا قد اختطفا في ٨ حزيران/يونيه في ولاية بكتيا.

جيم - التعاون الإقليمي

٢٣ - أظهرت العلاقات الثنائية بين أفغانستان وباكستان بعض الدلائل على تحسن التعاون، حيث اتخذ كل من البلدين خطوات لتحسين العلاقات. وخلال زيارة قام بها وزير خارجية الصين، وانغ يي، في ٢٤ و ٢٥ حزيران/يونيه، اتفقت أفغانستان وباكستان على إنشاء آلية لمراقبة الأزمة للاتصالات في حالات الطوارئ، ونتيجة لذلك، أنشأت البلدان الثلاثة آلية حوار ثلاثية على المستوى الوزاري. وفي ٢ تموز/يوليه، عينت باكستان سفيرا جديدا لدى أفغانستان، وهو منصب ظل شاغرا لعدة أشهر. وعقب زيارة قام بها وفد من مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة في الفترة من ٢ إلى ٤ تموز/يوليه إلى إسلام أباد وكابل، اتفقت أفغانستان وباكستان على تسيير عمليات أمنية منسقة ضد الجماعات الإرهابية على طول الحدود، على أن تضطلع الولايات المتحدة بالرصد والتحقق. وفي ١٥ آب/أغسطس، قامت وزيرة خارجية باكستان، تهمينا جانجوا، بزيارة إلى كابل في إحدى أولى رحلاتها إلى الخارج، حيث اجتمعت برئيس أفغانستان لمناقشة سبل بناء الثقة المتبادلة.

٢٤ - وواصلت الحكومة تفاعلها على الصعيد المتعدد الأطراف، من خلال آليات من قبيل عملية قلب آسيا - اسطنبول. وعُقد في دلهي في الفترة من ٦ إلى ٨ آب/أغسطس اجتماع خبراء لهذه العملية بشأن التجارة والفرص التجارية والاستثمارية، حيث أكد المشاركون من جديد التزامهم بتعزيز التعاون في مجالي الاقتصاد والتواصل. وركزت الحكومة ن تركيزا متزايدا على علاقتها مع دول آسيا الوسطى الخمس، حيث قام الرئيس بعدد من الزيارات إلى المنطقة. ففي ٣ تموز/يوليه، زار الرئيس تركمانستان حيث وقّع عدة اتفاقات ثنائية في مجال النقل، وفي ٦ تموز/يوليه، زار دوشانبي لإجراء حوار ثلاثي بين أفغانستان وباكستان وطاجيكستان.

٢٥ - وبدأت المفاوضات من جديد بشأن اتفاق التعاون الثنائي الشامل الاستراتيجي بين أفغانستان وجمهورية إيران الإسلامية، الذي يهدف إلى تحسين التعاون في مجالات الأمن والاقتصاد واللاجئين والثقافة والتعليم. وفي ١٧ و ١٨ حزيران/يونيه، عقد الاجتماع الأول لخمس لجان تقنية في طهران. ومع ذلك، ظلت المياه مسألة خلاف بين البلدين. وفي ٣ تموز/يوليه، في المؤتمر الدولي بشأن مكافحة العواصف الرملية والترابية، انتقد رئيس جمهورية إيران الإسلامية، حسن روحاني، بناء السدود في أفغانستان. وأدت هذه الملاحظات إلى رد فعل شعبي في أفغانستان، حيث انطلقت مظاهرات في شوارع مدن هرات وكابل وقندهار وجلال أباد. وفُسِّرت الملاحظات على أنها تقوّض حق أفغانستان في إدارة مواردها المائية. وفي ٢٤ تموز/يوليه، زار مستشار الأمن الوطني حنيف أتمر طهران للتشاور مع نظيره بشأن المسائل المتعلقة بمكافحة الإرهاب. وفي ٥ آب/أغسطس، حضر الرئيس غني مراسم تنصيب الرئيس روحاني في طهران.

ثالثا – حقوق الإنسان

٢٦ – في ١٧ تموز/يوليه، أصدرت البعثة تقريرها نصف السنوي عن حماية المدنيين في النزاع المسلح. وقد وثّقت البعثة، في الفترة ما بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣٠ حزيران/يونيه، إصابات في صفوف المدنيين بلغ عددها ٢٤٣ ٥ إصابة (٦٦٢ ١ قتيلا و ٥٨١ ٣ جريحا)، وذلك على قدم المساواة مع أعداد الإصابات في صفوف المدنيين الموثقة في الفترة نفسها من عام ٢٠١٦. وأدى العنف المتصل بالنزاع أيضاً إلى تدمير سبل العيش والمنازل والممتلكات وتشريد الآلاف من الأُسر وتقييد الحصول على خدمات التعليم والصحة وغيرها من الخدمات. وعزت البعثة ٦٧ في المائة من جميع الإصابات في صفوف المدنيين إلى عناصر مناوئة للحكومة (٤٣ في المائة إلى حركة طالبان، و ١٩ في المائة إلى عناصر مناوئة للحكومة مجهولة الهوية، و ٥ في المائة إلى تنظيم الدولة الإسلامية بولاية خراسان)، و ١٨ في المائة إلى قوات موالية للحكومة (١٥ في المائة إلى قوات الأمن الوطنية الأفغانية، و ٢ في المائة إلى القوات العسكرية الدولية، و ١ في المائة إلى جماعات مسلحة موالية للحكومة)، وتعزى نسبة ١٠ في المائة إلى تبادل إطلاق نار غير محدد المصدر خلال اشتباكات برية بين عناصر مناوئة للحكومة وقوات موالية لها، و ٤ في المائة إلى متفجرات مجهولة المصدر من مخلفات الحرب، و ١ في المائة إلى قصف عبر الحدود.

٢٧ – وأدى الاستخدام العشوائي وغير المشروع لأساليب الأجهزة المتفجرة المرتجلة من جانب العناصر المناوئة للحكومة في المناطق المأهولة بالمدنيين، ولا سيما الهجمات الانتحارية بالقنابل والأجهزة ذات صفائح الضغط، إلى ٠٧٩ ٢ إصابة في صفوف المدنيين (٥٩٦ قتيلا و ٤٨٣ ١ جريحا)، أي ٤٠ في المائة من جميع الإصابات في صفوف المدنيين. وشكّلت الاشتباكات البرية بين القوات الموالية للحكومة والعناصر المناوئة لها السبب الرئيسي الثاني للإصابات في صفوف المدنيين (٤٣٤ قتيلا و ٣٧٥ ١ جريحا). وزادت الإصابات في صفوف النساء بنسبة ٢٣ في المائة مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠١٦. ووثّقت البعثة ٥٥٧ ١ إصابة في صفوف الأطفال (٤٣٦ قتيلا و ١٤١ ١ جريحا)، وهو ما يمثل نسبة ٣٠ في المائة من مجموع الإصابات في صفوف المدنيين.

٢٨ – وخلال الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٧، وثَّقت البعثة ٣٢ حادثا مرتبطا بالنزاع استهدف الوصول إلى الخدمات الصحية أو العاملين في مجال الرعاية الصحية أو كان له أثر عليه، مما أدى إلى وقوع ٥٨ إصابة في صفوف المدنيين (٢٧ قتيلا و ٣١ جريحا) و ١٨ حالة اختطاف لمدنيين. ووقع معظم الإصابات أثناء الهجوم المركب الذي شُنّ على مستشفى سردار محمد داود خان في كابل في ٨ آذار/مارس. ووثَّقت البعثة حدوث زيادة في الهجمات والحوادث التي أثرت على المرافق التعليمية والعاملين في مجال التعليم، حيث تم التحقق من ٢٤ حادثا مقابل ١٤ حادثا في الربع الأول من عام ٢٠١٧. واستهدفت ستة حوادث بشكل مباشر مدارس للبنات. وخلال الربع الثاني من عام ٢٠١٧، وثّقت البعثة سبعة حوادث منع لوصول المساعدات الإنسانية؛ وعزي جميعها إلى جماعات المعارضة المسلحة: ستة منها إلى حركة طالبان وواحدة إلى تنظيم الدولة الإسلامية بولاية خراسان.

٢٩ – وتحققت البعثة من تجنيد واستخدام ٢١ فتى، منهم ١٥ فتى من جانب عناصر مناوئة للحكومة (١١ من جانب تنظيم الدولة الإسلامية بولاية خراسان، و ٣ من جانب حركة طالبان، و ٦ من جانب قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية، و ١ من جانب مجموعة مسلحة مجهولة الهوية). وتلقت البعثة تقارير تفيد بأن ما يصل إلى ٥٠ فتى (١٠ تم التحقق منهم حتى الآن) ممن جندوا من قِبل تنظيم الدولة الإسلامية بولاية خراسان يتلقون تدريبا دينيا وعسكريا في ولاية غور. وواصلت البعثة توعية

قوات الأمن الوطنية الأفغانية وتدريبها على حماية الأطفال في النزاعات المسلحة. وفي ٢٧ آب/أغسطس، اشتركت البعثة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة في عقد دورة تدريبية لمدة يوم واحد بشأن حقوق الطفل لفائدة ١٧ من رؤساء دوائر الشرطة في مدينة كابل.

٣٠ - وظل مستوى تحقيق العدالة والانتصاف للنساء منخفضا في خضم استمرار انتشار العنف ضد المرأة. وظل تنفيذ خطة العمل الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن بطيئا على الرغم من الجهود التي تركزت على إصلاح القوانين والدعوة بشأن العنف ضد المرأة والتحرش، وتعزيز مكتب المدعي العام لمعالجة قضايا العنف ضد المرأة. ومن المبلغ المنقح الذي يقدر بـ ٨٣,٠ مليون دولار المطلوب لتنفيذ خطة العمل الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن هناك مبلغ ٣١,٢ مليون دولار متاح، في حين لم يؤمّن بعد المبلغ المتبقي من الجهات المانحة. وتوجد الآن وحدات الادعاء العام المعنية بالقضاء على العنف ضد المرأة في جميع الولايات الـ ٣٤، حيث يضم ٢٧ منها على الأقل مدعية عامة واحدة. وواصلت وزارة الداخلية الجهود المستمرة الرامية إلى تعزيز مشاركة المرأة في القطاع الأمني، ولا سيما توظيفها وترقيتها لتبوؤ مناصب قيادية. وفيما يتعلق بمشاركة المرأة في عمليات السلام والمصالحة، أضيفت ست نساء أخريات إلى عضوية المجلس الأعلى للسلام، مما رفع العدد الإجمالي للعضوات إلى ١٣ من أصل ٥٢ عضوا.

٣١ - وفي ١٦ آب/أغسطس، بدأت اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان تحقيقا وطنيا بشأن حماية حقوق ضحايا النزاع المسلح والإرهاب. وستقدم البعثة الدعم التقني بشأن الإطار المعياري وجمع البيانات عن الإصابات في صفوف المدنيين. وفي ٢٢ آب/أغسطس، ترأس وزير العدل فريقا عاملا مشتركا بين الوزارات مكلفا باستعراض التوصيات التي قدمتها لجنة مناهضة التعذيب في ملاحظاتها الختامية على التقرير الدوري الثاني لأفغانستان وإعداد تقرير متابعة وخطة عمل لتقديمهما إلى اللجنة في أيار/مايو ٢٠١٨. وما زالت الجهات الفاعلة في المجتمع المدني تتعرض للترهيب والتهديد من جانب العناصر المناوئة للحكومة، وتعاني أيضا افتقارا إلى التعاون من جانب السلطات المحلية فيما يتعلق بهذه التهديدات. وسجلت البعثة حادث ترهيب لأحد المدافعين عن حقوق الإنسان في ولاية بادغيس وحادث ترهيب لإحدى الجهات الفاعلة في المجتمع المدني في ولاية هرات. وسجلت البعثة أيضا حادث تهديد ضد صحفي محلي من جانب العناصر المناوئة للحكومة في ولاية فراه. وفي تموز/يوليه، أعربت جهات فاعلة في المجتمع المدني عن قلقها إزاء مشروع القانون الجديد بشأن التجمعات والإضرابات والاحتجاجات الذي يحدد شروطا تتعلق بمدة الاحتجاجات وتنظيمها في بعض المناطق، ويحدد أيضا سلطة القوات الأمنية في التعامل مع الاحتجاجات.

رابعا - تنفيذ عملية كابل وتنسيق المساعدة الإنمائية

٣٢ - في ٩ تموز/يوليه، عقدت حكومة الوحدة الوطنية الاجتماع العشرين للمجلس المشترك للتنسيق والرصد في كابل، الذي ترأسه ممثلي الخاص ووزير المالية، إكليل حكيمي، حيث تم التركيز على الالتزامات المتعلقة بالإصلاح والتنمية قبل اجتماع لكبار المسؤولين مقرر في وقت لاحق من عام ٢٠١٧. وفيما يتصل بموضوع الحكومة الديمقراطية المتسمة بالشفافية والخاضعة للمساءلة، ناقش المتكلمون على المستوى الوزاري التحضيرات للانتخابات، وإصلاحات الخدمة المدنية، والحوكمة دون الوطنية، والإصلاحات القضائية والأمن، ومشاركة المجتمع المدني، ومكافحة الفساد. وخلال جلسة بخصوص تقديم الخدمات، تناول المتكلمون أهمية الإصلاحات المؤسسية، وناقشوا التزامات الحكومة

بتقديم الخدمات الأساسية إلى السكان العائدين والمشردين داخليا. وفيما يتعلق بنمو القطاع الخاص والهياكل الأساسية، حدد المشاركون في النقاش تدابير ترمي إلى تحسين بيئة الأعمال التجارية، والتزمت الحكومة بإعطاء الأولوية لاحتياجات القطاع الخاص في الأشهر المقبلة.

٣٣ - وفي إطار الجهود الرامية إلى تحسين الشمولية، اتخذت الحكومة خطوات لإشراك المجتمع المدني في عمليات التنمية والإصلاح. وفي إطار ”شراكة الحكومات المنفتحة“، بدأ ممثلو المجتمع المدني العمل على وضع خطة عمل وطنية لتعزيز الحكم الرشيد والشفافية ومكافحة الفساد. وعملت البعثة على تيسير مشاركة المجتمع المدني في اجتماع المجلس المشترك للتنسيق والرصد، حيث أكد المشاركون على دور أكبر للمجتمع المدني في رصد الالتزامات المتبادلة من جانب الحكومة والمجتمع الدولي. كما دعت الاستراتيجية الوطنية بشأن الحصول على المعلومات، التي استُهلت في ١٣ آب/أغسطس، إلى قيام المجتمع المدني ووسائط الإعلام بدور في تعزيز الوعي العام بحق المواطنين في الحصول على المعلومات، وكذلك في رصد تنفيذ قانون الحصول على المعلومات.

٣٤ - وبقي النمو الاقتصادي بطيئا في ظل استمرار التحديات الأمنية والإدارية. وفي جلسة إحاطة عُقدت في ١١ تموز/يوليه، أفاد صندوق النقد الدولي بحدوث انخفاض طفيف في تقديرات النمو الاقتصادي لعامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨ لتصبح ٢,٥ في المائة و ٣ في المائة على التوالي. غير أن الصندوق لا يتوقع أن تؤثر هذه التنقيحات على تحقيق الحكومة للأهداف الكمية الأخرى، التي تفيد التقارير أن التقدم يتم فيها على المسار الصحيح. وعلى الرغم من استمرار انخفاض النمو، تفيد التقارير بأن تحصيل الإيرادات المحلية قد تجاوز الأهداف المحددة على الرغم من تباطؤ استلام بعض منح التشغيل من الجهات المانحة. وستتطلب الأولويات الرئيسية في برنامج الحكومة مع الصندوق إجراءات من جانب البرلمان في الأشهر المقبلة.

٣٥ - وواصلت الحكومة إعطاء الأولوية لجهودها الرامية إلى مكافحة الفساد، ولا سيما على صعيد السياسات. ففي الفترة ما بين ٢٢ حزيران/يونيه و ١٦ آب/أغسطس، انعقد المجلس الوطني الأعلى لسيادة القانون ومكافحة الفساد أربع مرات، بعد بقائه خاملا خلال النصف الأول من عام ٢٠١٧. واعتمد المجلس برئاسة الرئيس خطط الإصلاح المؤسسي للمحكمة العليا، ومكتب المدعي العام، ووزارة العدل، ونقابة المحامين الأفغانية المستقلة. وفي أواخر آب/أغسطس، عممت الحكومة مشروع استراتيجيتها لمكافحة الفساد، وهو أحد الالتزامات المعلنة في مؤتمر بروكسل بشأن أفغانستان المعقود في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، وكان من المقرر اعتماده بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٧. وفي الفترة من ٦ إلى ٨ آب/أغسطس، وخلال مؤتمر مشترك دام ثلاثة أيام بشأن مكافحة الفساد في قطاعي الدفاع والأمن في أفغانستان، وقّع المدعي العام مذكرة تفاهم مع وزارة الدفاع، ومديرية الأمن الوطني، ووزارة الداخلية، تهدف إلى وضع آليات مشتركة لمكافحة الفساد في المؤسسات الأمنية.

٣٦ - وقد بتّ مركز العدالة لمناهضة الفساد في ٢١ قضية ضد ٨٦ متهما على صعيدي المحاكمات الابتدائية ودعاوى الاستئناف. وتشمل نتائج هذه القضايا إدانة لواء والحكم عليه بالسجن لمدة ٢٠ سنة بسبب الغش في الوقود وسرقة معدات. ولا يزال أمن موظفي المركز يمثل شاغلا مستمرا، وحتى الآن لم ينفَّذ المرسوم الرئاسي المؤرخ ٦ حزيران/يونيه، الذي ألزم وزارتي الداخلية والتنمية الحضرية ومكتب المدعي العام والمديرية الوطنية للأمن بالإسهام في حماية موظفي المركز ضد التهديدات الأمنية.

٣٧ - وعلى صعيد مساءلة الحكومة المحلية، أصدرت الحكومة في ٣٠ تموز/يوليه أنظمة الرقابة لمجالس الولايات، التي منحت دورا قويا لمجالس الولايات في مراقبة الإدارات التنفيذية والكيانات الحكومية الأخرى. ووافق الرئيس على تحسين التنسيق مع مجالس الولايات من خلال تنظيم اجتماعات إقليمية منتظمة، ودعوة ممثل عن المجالس لحضور اجتماعات مجلس الوزراء.

خامسا - المساعدة الإنسانية

٣٨ - ما برح المدنيون يرزحون تحت وطأة النزاع المستمر. ففي الفترة من منتصف حزيران/يونيه إلى ١٥ آب/أغسطس، أُجبر أكثر من ٣٠٠ ٣٢ شخص على الفرار من ديارهم بسبب القتال، ليصل العدد الإجمالي للمشردين في عام ٢٠١٧ إلى أكثر من ٠٠٠ ٢٠٢ شخص. وقد أثر التشرد الداخلي على ٣٠ من أصل ٣٤ ولاية، وشهدت ولايات بغلان وقندز في الشمال، وننكرهار في الشرق، وأرزكان وقندهار في الجنوب أعلى مستويات التشرد. وفي حين انخفض العدد العام للأشخاص المشردين بالمقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠١٦، فقد تركت الحالة الأمنية المتردية العديد من المجتمعات المحلية للمشردين في وضع ما برح يزداد هشاشة، حث لا توجد أي إمكانية آنية للعودة إلى مناطقهم الأصلية. وحتى ٣١ آب/أغسطس، بلغ مجموع تمويل العمل الإنساني في أفغانستان ٢٣٥ مليون دولار، خُصِّص منه مبلغ ١٨١ مليون دولار لأنشطة مدرجة في خطة الاستجابة الإنسانية.

٣٩ - وفي إطار برنامج العودة الطوعية الذي تنفذه مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، حصل على المساعدة أكثر من ٠٠٠ ١٤ من اللاجئين الأفغان المسجلين الذين عادوا إلى أفغانستان خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وكان أكثر من ٩٨ في المائة منهم عائدين من باكستان. وقد حصل كل واحد من العائدين على مبلغ ٢٠٠ دولار في المتوسط لدفع تكاليف النقل والاحتياجات الإنسانية الفورية.

٤٠ - واستمر ترحيل الأفغان غير الحاملين للوثائق اللازمة وعودتهم التلقائية من باكستان، حيث بلغ عدد الوافدين في الفترة بين ١٥ حزيران/يونيه و ٣١ آب/أغسطس ٥٦٧ ١٥ شخصا (٦٥٣ ١٤ من الوافدين تلقائيا، و ٩١٤ من المرحلين)، وهو ما يمثل نسبة ١٩ في المائة من مجموع الوافدين من باكستان خلال عام ٢٠١٧. ومنذ ١ كانون الثاني/يناير، ارتفع العدد الإجمالي للعائدين غير الحاملين للوثائق اللازمة القادمين من باكستان ليبلغ ٥٠٥ ٨٣ شخصا، منخفضا بذلك عما كان عليه خلال نفس الفترة من عام ٢٠١٦ عندما بلغ ٠٣٣ ١٣١ شخصا. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وُثِّق وصول ٩٠٦ ٨٦ من الوافدين من جمهورية إيران الإسلامية (٠٤٤ ٢٩ من الوافدين تلقائيا، و ٨٦٢ ٥٧ من المرحلين). ومن بين مجموع السكان العائدين، قدمت المنظمة الدولية للهجرة المساعدة إلى ٨١٨ ١٨ من العائدين من باكستان (٩٣ في المائة)، وإلى ٢٩٥ ٤ من العائدين من جمهورية إيران الإسلامية (٥ في المائة) خلال تلك الفترة. وفي الفترة ما بين ١٥ حزيران/يونيه و ٣١ آب/أغسطس، قدمت المنظمة الدولية للهجرة المساعدة أيضا إلى ٤٧٩ من العائدين من أوروبا بالمقارنة بـ ٩٩٥ من العائدين في نفس الفترة من عام ٢٠١٦. وعلى صعيد آخر، قدم برنامج الأغذية العالمي في الفترة من منتصف حزيران/يونيه إلى آب/أغسطس المساعدة إلى ٩٤٠ ١١٧ من العائدين والمشردين داخليا بسبب النزاع في أنحاء مختلفة من البلد، وتتواصل تقييمات التحقق المشتركة بين الحكومة والأمم المتحدة من أجل تحديد المزيد من الأشخاص المشردين داخليا في البلد لتقديم المساعدة لهم.

٤١ - وفي الفترة من ١٥ حزيران/يونيه إلى ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٧، قدمت وكالات الأمم المتحدة والشركاء في المجال الإنساني المساعدة إلى ٥٢٧ ٦٧ من الأشخاص المشردين. وفي جميع أنحاء البلد، تلقى ٢,٢ مليون شخص من أصل العدد المقرر البالغ ٥,٧ مليون شخص المساعدات الإنسانية في جميع القطاعات في الفترة من كانون الثاني/يناير حتى نهاية حزيران/يونيه. ومع ذلك، فقد استمر تسجيل القيود المفروضة على إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية، حيث سُجِّل خلال الفترة المشمولة بالتقرير ما مجموعه ٤٠ حادثا أثّرت على الأمم المتحدة والشركاء في المجال الإنساني، كما سُجِّل ٢١٤ حادثا منذ كانون الثاني/يناير. وقُتل ثلاثة من مقدمي المعونة العاملين في منظمة غير حكومية هي منظمة الإغاثة الكاثوليكية، وأصيب اثنان بجروح في هجوم على مركبتهم في ولاية غور في ١٤ آب/أغسطس. ومنذ بداية عام ٢٠١٧، قُتل ١٢ من العاملين في مجال تقديم المعونة وجُرح نفس العدد. ويستمر تضرر العاملين في المجال الصحي والمرافق الصحية بشكل كبير نتيجة النزاع، حيث سُجلت ٢٦ حادثة في الفترة المشمولة بالتقرير، ليصل المجموع إلى ٨٨ حادثة حتى هذه الفترة من عام ٢٠١٧. وفي الفترة من حزيران/يونيه إلى آب/أغسطس، أجبرت جماعات مسلحة العشرات من المرافق الصحية على إغلاق أبوابها مؤقتا في ولاية لغمان شمال كابل، وفي ولايتي فراه وبادغيس الواقعتين في الغرب في محاولة لإرغام المنظمات غير الحكومية التي تدير هذه المرافق على تحسين الخدمات المقدمة إلى مقاتلي هذه الجماعات. ويقدَّر إجمالي عدد الأشخاص الذين حُرموا في بعض الأحيان من الحصول على الرعاية الصحية نتيجة لهذه الأساليب بحوالي نصف مليون شخص في عام ٢٠١٧. وواصل الشركاء في المجال الإنساني تطوير طرائق مختلفة لتقديم المساعدة الإنسانية إلى المجتمعات المحلية المحتاجة بصرف النظر عن طرف النزاع المسيطر عليها، كما زادوا جهود التوعية بالمبادئ الإنسانية، ولا سيما الحياد والاستقلال التشغيلي.

٤٢ - لقد أحرز برنامج القضاء على شلل الأطفال تقدما كبيرا، لا سيما في ولاية قندز الشمالية، حيث تم احتواء الحالات الجديدة الواردة منذ شباط/فبراير ٢٠١٧ بنجاح. ولكن العدوى المحلية في المنطقة الجنوبية نتيجة الحركة المتكررة عبر الحدود أدت إلى ظهور خمس حالات إصابة بشلل الأطفال في ولايات هلمند وقندهار وزابل. ولا تزال إمكانية الحصول على التطعيم في المنطقة الجنوبية ضعيفة. وفي تموز/يوليه، أدى فرض حظر على حملات التطعيم في يوم التحصين على المستوى دون الوطني في أربع مقاطعات في قندهار إلى تعذر الوصول إلى ٠٠٠ ٦٤ طفل، إضافة إلى ٠٠٠ ٦٠ طفل آخر في المناطق الشرقية والجنوبية الشرقية والشمالية الشرقية.

٤٣ - وواصلت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام نقل المسؤولية عن إدارة برنامج الإجراءات المتعلقة بالألغام في أفغانستان إلى مديرية تنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام والهيئة الوطنية الأفغانية لإدارة الكوارث. وستستمر الدائرة في دعم بناء القدرات لكلتا المؤسستين. وواصل كل من دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام والشركاء في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام تنظيم دروس توعية بالمخاطر في مراكز صرف المساعدات النقدية ومراكز العبور، وذلك لتنبيه العائدين إلى خطر الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب والأجهزة المتفجرة المرتجلة المهجورة المزودة بصفائح ضغط. وفي الفترة من ١ حزيران/يونيه إلى ٣١ تموز/يوليه، تلقى ٤٤٤ ٤٠ من العائدين تثقيفا من هذا القبيل. وبالإضافة إلى ذلك، أعلن الشركاء في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام، بتنسيق من دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام ومديرية تنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام ، خلو ٢٠ مجتمعا محليا من الألغام، وبذلك تمكن نحو ٠٠٠ ٢٠ شخص من التحرك بحرية داخل مجتمعاتهم المحلية على مساحة تبلغ ١٥,٣٤ كيلومترا

مربعا. ومع ذلك، تشير التقديرات إلى بقاء حوالي ٣٧٨ ٣ حقلا للألغام، و ٣٠١ ساحة للقتال، و ٤٢ ميدانا للرماية ملوثا، بما يؤثر على ٤٦٤ ١ من المجتمعات المحلية. ويمثل متوسط معدل ضحايا الحوادث الشهرية المسجلة خلال الفترة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه ٢٠١٧، الذي بلغ ١٨٢ضحية في الشهر، زيادةً بالمقارنة بالمتوسط الشهري لعدد الضحايا المسجلين خلال الفترة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه ٢٠١٦، الذي بلغ ١٦٤ ضحية في الشهر. وتعزى الغالبية العظمى (٩٧ في المائة) من هذه الحالات إلى المتفجرات من مخلفات الحرب والأجهزة المتفجرة المرتجلة المهجورة المزودة بصفائح ضغط، وليس إلى الألغام الأرضية. وكجزء من برنامج المساعدة المدنية الأفغانية، ساعدت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام ضحايا الهجمات الواسعة النطاق بالمتفجرات المرتجلة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بمن في ذلك ضحايا الهجوم الانتحاري بسيارة مفخخة في كابل في ٣١ أيار/مايو، عندما تلقت حوالي ٥٥٠ أسرة حزم المساعدة الفورية.

سادسا – مكافحة المخدرات

٤٤ – في الفترة الواقعة بين ١ حزيران/يونيه و ٢٦ آب/أغسطس، أجرت سلطات إنفاذ القانون الأفغانية ما مجموعه ٦٢٩ عملية من عمليات مكافحة المخدرات، أدت إلى مصادرة ٥٦٩ كيلوغراما من الهيروين، و ٦٤٤ ٩ كيلوغراما من المورفين، و ٨٤١ ٤ كيلوغراما من الأفيون، و ٢٥,٤ كيلوغرام من الميثامفيتامين، و ٨٦٧ ٢ كيلوغراما من الحشيش، و ٨٦٨ ٧ كيلوغراما من السلائف الكيميائية الصلبة، و ٣٣٨ ٢٠ لترا من السلائف الكيميائية السائلة، و ٧٢٢ ألف من الأقراص (المخدرات الاصطناعية). وإضافة إلى ذلك، فقد تم تفكيك ثلاثة مختبرات لتجهيز الهيروين، وضبط ١٠٣ مركبات و ٣٤ قطعة سلاح و ١٧٧ هاتفا محمولا. وأثناء عمليات مكافحة المخدرات، ألقي القبض على ما مجموعه ٧٠٨ من المشتبه فيهم، في حين أصيب عنصر واحد من قوات الدفاع والأمن الأفغانية بجروح.

٤٥ – واستمر التعاون الإقليمي في مجال مكافحة المخدرات خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حيث عُقد في ٣٠ آب/أغسطس اجتماع بشأن السلائف في ألماتي، بكازاخستان، في إطار الفريق العامل الإقليمي للاستخبارات المعني بالسلائف. وجرى، في هذا الاجتماع، استعراض أربع حالات، وبدأ إجراء تحريات اقتفائية على المستوى الإقليمي. وواصلت وزارة الصحة العامة، بدعم من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، العمل لكي تُعتمد على الصعيد الوطني المعايير الدولية لعلاج الاضطرابات الناجمة عن تعاطي المخدرات التي وضعها كل من المكتب ومنظمة الصحة العالمية. وفي إطار هذه العملية، أطلقت الوزارة مشروعا تجريبيا لآليةٍ لضمان الجودة، يهدف إلى تحسين علاج الاضطرابات الناجمة عن تعاطي المخدرات.

سابعا – دعم البعثة

٤٦ – كان معدل الشغور في البعثة، حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٧، في حدود ١١ في المائة، مقارنة بمعدل الشغور المعتمد البالغ ١٤ في المائة للموظفين الدوليين، و ٤ في المائة مقارنة بمتوسط معدل الشغور الموحد البالغ ٧,٥ في المائة للموظفين الوطنيين. وعلى الرغم من التدابير الخاصة الممنوحة للبعثة لتعيين مزيد من الموظفات الوطنيات واستبقائهن، فإن تمثيلهن لا يزال متدنيا جدا، على الرغم من زيادة إجمالية مقدارها ٣ في المائة، مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق. فحتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٧، كانت نسبة تمثيل

الإناث لكل فئة من فئات الموظفين على النحو التالي: ٣٠ في المائة (من الموظفين الدوليين)؛و ٣٦ في المائة (من متطوعي الأمم المتحدة)؛ و ٨ في المائة (من الموظفون الفنيين الوطنيين)، و ٧ في المائة (من موظفي الرتبة المحلية).وفي الفترة الواقعة بين ١٥ حزيران/يونيه و ١٥ آب/ أغسطس، أوفدت البعثة ١٥٥ بعثة اتصال عن طريق البر و ١٣ بعثة عن طريق الجو، فضلا عن استقبال ٤١٧ بعثة اتصال من الجانب الآخر قام خلالها ممثلو المقاطعات بزيارة المكاتب الميدانية التابعة للبعثة.

٤٧ - وبدأت البعثة التخطيط لإعادة تشكيل هيكلها وملاكها الوظيفي من أجل مواءمة ميزانيتها لعام ٢٠١٨ مع التوصيات الواردة في تقريري الخاص المتعلق بالاستعراض الاستراتيجي للبعثة. وإضافة إلى ذلك، فقد استمر استكشاف فرص إضافية للتشارك في المواقع بين البعثة ووكالات منظومة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، ولتحسين إجراءات استرداد التكاليف. وواصلت البعثة أيضا ترشيد خدمات الدعم، بما في ذلك الخدمات الطبية وخدمات النقل البري، فضلا عن الأصول الجوية.

ثامنا - الملاحظات

٤٨ - ما زلت أشعر بالقلق إزاء الوضع الأمني في أفغانستان. فالاعتداءات التي وقعت في ولاية هرات غرب البلد، وولاية سربل في الشمال، وولاية هلمند في الجنوب، والعاصمة كابل، والتي أسفرت عن مصرع عشرات الأشخاص وإصابة عدد آخر بجروح، كانت بمثابة تذكير صارخ بالخسائر الفادحة التي يخلفها النزاع في صفوف المدنيين في أفغانستان. فلا يزال آلاف الأفغان يُشرَّدون كل شهر، ويفقدون سبل عيشهم، وينفصلون عن مجتمعاتهم المحلية لدى فرارهم من العنف. وفي الوقت الذي يواصل فيه شعب أفغانستان إبداء شجاعة ومرونة فائقتين في مواجهة الشدائد، فإن محنته تمثل تذكرة، كما هو الحال دائما، بأن تحقيق سلام دائم لا بد أن يكون هو الهدف الرئيسي الذي يجب أن توجه إليه جميع الجهود.

٤٩ - وفي هذا الصدد، يساورني القلق أيضا إزاء عدم إحراز تقدم ملموس نحو إرساء عملية للسلام؛ فهذه العملية تظل تشكل ضرورة ملحة للغاية تواجه أفغانستان. وكما ذكرت في الماضي، فإن الحل العسكري ليس حلا للنزاع: فالسلام لا يمكن تحقيقه إلا عن طريق مفاوضات مباشرة بين الحكومة وحركة طالبان، يجب أن تشكل جزءا من عملية سلام شاملة لجميع الأفغان ويقودها الأفغان ويتولون زمام المبادرة فيها. وإنني أهيب بجميع الأطراف إلى تهيئة بيئة يمكن فيها إجراء هذا الحوار. وإذ ألاحظ الأهمية الحاسمة لبلدان المنطقة في التحرك صوب عملية السلام، فإن التزام الحكومة المستمر بعملية كابل المتعلقة بالتعاون في مجال السلام والأمن، والاهتمام الذي أبداه شركاء أفغانستان بمواصلة المبادرة، يستحقان التأييد. وبعد أن أجري في عام ٢٠١٧ الاستعراض الاستراتيجي للبعثة الصادر به تكليف، فإن الأمم المتحدة، من جانبها، مستعدة بتصميم متجدد وباحترام كامل لسيادة أفغانستان، أن تدعم الشعب الأفغاني في سعيه إلى السلام. فلا يمكن وضع نهاية لهذا النزاع الطويل والمكلف إلا من خلال المشاركة الملتزمة لجميع الأطراف.

٥٠ - وفي ظل بيئة أمنية متقلبة، يثير ازدياد عدد الهجمات الطائفية قلقا خاصا. وإن الاعتداءين الإرهابيين على اثنين من مساجد الشيعية في مدينة هيرات في ١ آب/أغسطس، وفي كابل في ٢٥ آب/أغسطس، اللذين أسفرا عن مقتل العشرات من المدنيين أثناء أدائهم للصلاة، هما من أعمال العنف التي لا يقبلهما الضمير الإنساني ضد أقلية دينية. فمثل هذه الهجمات لا يقتصر تأثيرها على التسبب في معاناة إنسانية كبيرة، بل يتعدى ذلك إلى تصعيد التوترات بين الطوائف الدينية. وفي أعقاب مثل هذه

الحوادث، فإن التعبير عن التضامن من جانب الزعماء الدينيين الأفغان من مختلف الطوائف هو أمر يثلج الصدر، ويقدم أمثلة يمكن أن يتبعها غيرهم من أفراد الطوائف. وتحتاج أفغانستان الآن، وأكثر من أي وقت مضى، إلى مظاهر التضامن الوطني في مواجهة التهديدات المشتركة والمحاولات المغرضة لزيادة التشرذم.

٥١ - وإن إعلان اللجنة الانتخابية المستقلة عن موعد لإجراء الانتخابات البرلمانية وانتخابات مجالس المقاطعات في تموز/يوليه ٢٠١٨ يحدد هدفا هاما يمكن أن يسهم في توطيد الديمقراطية في أفغانستان. وفي حين أن الجداول الزمنية هي جداول طموحة، وتتضمن اهتماما متضافرا ومستمرا، فإن موعد الانتخابات يظل قابلا للتحقيق، وقد أبدت كل من اللجنة والحكومة التزاما بتحسين مصداقية العملية الانتخابية، من خلال تنفيذ عدة إصلاحات رئيسية. وفي حال تم تنفيذ إدخال بطاقات الاقتراع البيومترية وقوائم الاقتراع الخاصة بكل مركز من مراكز الاقتراع، فإن ذلك سيشكل تحسينات رئيسية للنظام الانتخابي للبلد. وأي انتخابات ذات مصداقية في عام ٢٠١٨ ستوفر قناة للتعبير السلمي عن المعارضة السياسية في بيئة سياسية متقلبة بشكل متزايد. وأنا أشجع المؤسسات الانتخابية على توسيع نطاق أنشطتها التوعوية لجميع أصحاب المصلحة من أجل تعزيز الدعم العام للانتخابات ولعملية الإصلاح الانتخابي.

٥٢ - ومع تحول الانتخابات إلى واقع ملموس، فقد بدأت جماعات المعارضة تكثيف نشاطها السياسي، وأصبحت، في كثير من الحالات، أكثر جرأة في انتقادها للحكومة. وظهور تحالفات سياسية جديدة، إلى جانب استمرار حركات الاحتجاج الشبابية، هما من دلائل ازدياد حيوية الثقافة الديمقراطية الحديثة العهد في أفغانستان. غير أن التصريحات التحريضية لبعض الشخصيات السياسية تؤدي إلى تفاقم التوترات الاجتماعية، ويمكن أن تنسف التوافق السياسي الهش الذي يمثله الدستور. وإذا لم يوضع حد لتلك التصريحات، فإنها قد تؤدي إلى زعزعة استقرار النظام السياسي. ولذلك فإنني أشدد على أهمية تحلي جميع أصحاب المصلحة بروح المسؤولية، لضمان استمرار التعبير عن المعارضة السياسية سلميا، وفي إطار العمليات الدستورية والديمقراطية في البلد.

٥٣ - وعلى الرغم من التحديات الهائلة، فقد حققت الحكومة تقدما في خطتها الإصلاحية، ولا سيما في مجال مكافحة الفساد. ومن العناصر الرئيسية في هذا الصدد عمل مركز العدالة لمناهضة الفساد الذي أصبح، منذ إنشائه في أواخر عام ٢٠١٦، ركنا هاما في إطار الجهود العامة لمكافحة الإفلات من العقاب. وكما يتبين من الإدانات الصادرة مؤخرا بحق مسؤولين رفيعي المستوى، فإن المركز يعالج بشكل متزايد قضايا تتسم بالتعقيد. وإنني أثني على الحكومة لاستمرارها في إعطاء الأولوية لأنشطة مكافحة الفساد، التي تشكل عنصرا حاسما في جهودها الرامية إلى بناء المصداقية لدى السكان. وواصلت الحكومة أيضا تفاعلها المنتظم والبناء مع الشركاء في التنمية، على نحو ما تبيّن مؤخرا في اجتماع المجلس المشترك للتنسيق والرصد، في تموز/يوليه. وستقوم الأمم المتحدة، من جانبها، بمضاعفة جهودها الرامية إلى التنسيق بين الجهات المانحة، سواء من أجل تحسين اتساق أنشطتها الإنمائية، أو كفالة مواءمتها مع الأولويات الخاصة للحكومة وزيادة فعالية تنفيذها.

٥٤ - ولا تزال أعداد قياسية من المدنيين تقع بين قتيل وجريح من جراء الهجمات العشوائية وغير المتناسبة التي ترتكبها عناصر مناوئة للحكومة. بيد أنني ألاحظ أيضا بقلق الزيادة الكبيرة في عدد الضحايا المدنيين من جراء الغارات الجوية التي تشنها القوات الموالية للحكومة. وأذكّر جميع أطراف النزاع بمسؤولياتها المتعلقة بحماية المدنيين أثناء العمليات العسكرية، وأؤكد على ضرورة المحاسبة عن انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وفي هذا الصدد، أشجع الحكومة على أن تُقر

رسميا السياسة الوطنية لمنع الخسائر في صفوف المدنيين والتخفيف منها. وأرحب بتصديق حكومة أفغانستان على اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، وعلى جميع البروتوكولات الملحقة بها، بما في ذلك البروتوكول الخامس المتعلق بالمتفجرات من مخلفات الحرب.

٥٥ - وفي الوقت الذي تنظر فيه الحكومة في كيفية تنفيذ التوصيات التي قدمتها لجنة مناهضة التعذيب في ملاحظاتها الختامية على الاستعراض الدوري الثاني لأفغانستان، أشجع الحكومة على الوفاء بالتزاماتها المعلنة بالتصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وعلى سحب التحفظات التي أبدتها على الاتفاقية، وأشجع جميع المؤسسات الوطنية على اتخاذ تدابير فعالة للتنفيذ امتثالا لدستور أفغانستان ولالتزاماتها القانونية الدولية.

٥٦ - ورغم التحديات الكبيرة التي تعترض سبيل المرأة في أفغانستان، فإنها ماضية في عزمها الراسخ على تحقيق المشاركة الكاملة وعلى قدم المساواة في الحياة العامة. وفي هذا المسعى، أثبت الحكومة أنها شريك صادق وملتزم. وتشكل زيادة تمثيل المرأة في المجلس الأعلى للسلام والجهود المتضافرة التي تبذلها الحكومة وشركاؤها للتصدي للعنف ضد النساء والفتيات تطورات إيجابية في هذا الصدد. وإنني أحث الحكومة على اتخاذ تدابير ملموسة لتعزيز مكتب المدعي العام ووحدات الولايات المعنية بالقضاء على العنف ضد المرأة، وعلى تنفيذ خطة العمل الوطنية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، بوسائل منها تخصيص موارد كافية لكفالة الفعالية في توفير العدالة والانتصاف للمتعرضات للعنف ومشاركة المرأة في عمليات السلام والمصالحة.

٥٧ - ولا تزال تداعيات التفجير الانتحاري الذي وقع في كابل في ٣١ أيار/مايو ملموسة لدى الأفغان وشركائهم الدوليين على حد سواء. ففي أعقاب ذلك الاعتداء، الذي وقع في وسط المدينة بالقرب من المنطقة الدبلوماسية، قامت عدة بعثات دبلوماسية بتقليص وجودها، حيث تأثر بذلك عدد موظفي التنمية بشكل خاص. وفي ظل هذا المناخ، يتسم الدور الذي تؤديه الأمم المتحدة في الميدان بأهمية أكبر. وأود أن أعرب عن امتناني للحكومة على جهودها الرامية إلى تحسين أمن السلك الدبلوماسي، والتي يراعى في بذلها تمكّن البعثة ووكالات منظومة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها من مواصلة العمل بكامل طاقتها.

٥٨ - ويجري حاليا تنفيذ التوصيات الواردة في تقريري الخاص المتعلق بالاستعراض الاستراتيجي للبعثة، حيث تسعى البعثة إلى إعادة تشكيل وضعها الحالي. وبخصوص التحفظات التي أعربت عنها الحكومة، أود أن أؤكد شخصيا أن المبادئ الأساسية للسيادة الوطنية الأفغانية، والقيادة الوطنية، والملكية الوطنية، التي تحدد عمل البعثة، هي نفسها لم تتغير. وأود أن أشكر البعثة وموظفيها على ما قدمته من دعم للاستعراض، وأن أعرب عن تقديري للحكومة على تعاونها خلال الاستعراض.

٥٩ - وأتوجه بالشكر إلى جميع موظفي الأمم المتحدة العاملين في أفغانستان وإلى ممثلي الخاص، تاداميشي ياماموتو، لما يبدونه من تفان متواصل، في ظل ظروف صعبة، من أجل الوفاء بالتزاماتنا دعما لشعب أفغانستان.